E-ISSN 2663-5836
Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences
P-ISSN 1999-5601
Original Research
Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq
Vol. 18 No. 1 Junuary2026, pp.723-738
https://doi.org/10.31185/lark.5118

Gender Inequality Indicators in Iraq (A Study in Social Justice)

Asst. Hala Ali Abbas
University of Wasit / College of Arts / Department of Sociology
Emai:l halaali@uowasit.edu.iq

Received Nov.2, 2025 Revised Nov 5.2025 Accepted Nov20, 2025 Online Jun.1, 2025

Abstract:

This research examines the causes of gender inequality in Iraq by analyzing gaps between women and men across social, political, and economic dimensions. The research relied on statistics and data issued by Iraqi official bodies and international organizations. The data was analyzed, the causes of gender inequality were assessed, and Iraq was ranked below the Gender Inequality Index.

It aims to understand the global perspective on the causes of gender inequality and why society typically fails to deliver justice. It also aims to understand the nature of gender inequality in the labor market, shed light on gender inequality in political leadership, and analyze the causes of the gender gap in Iraq across political, social, and cultural dimensions.

The research used analytical tools to explain differences between women and men and the distribution of roles and responsibilities within society, employing a descriptive-analytical approach to analyze quantitative data on justice between men and women in Iraq.

The study recommends amending the Political Parties and Organizations Law to include a framework that promotes women's role and participation in decision-making positions, integrates them into the party structure, and ensures their participation in senior party positions. Political parties and organizations should work to remove all barriers to women's participation in political activity and to ensure opportunities for women to participate in party leadership.

Furthermore, programs should be developed to build women's leadership to assume positions of responsibility and political office, increase their representation on the boards of independent bodies, and form a women's political bloc to unify their efforts in advocating for women's rights.

Keywords: gender inequality, society, justice, social justice

مؤشرات التفاوت بين الجنسين في العراق (دراسة في العدالة الاجتماعية)

م. د هالة علي عباس/جامعة واسط/ كلية الآداب/ قسم الاجتماع

الملخص

يتناول هذا البحث تحليل اسباب التفاوت بين الجنسين في العراق، من طريق تحليل الفجوات القائمة بين النساء والرجال في مجالات متعددة تشمل البعد الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، وقد استند البحث الى إحصاءات وبيانات صادرة عن جهات رسمية عراقية ومنظمات دولية وتم تحليل البيانات وتقييم أسباب التفاوت بين الجنسين ومعرفة لماذا العراق خارج مؤشر التفاوت بين الجنسين.

وتهدف الى فهم النظرة العالمية بخصوص أسباب التفاوت بين الجنسين، ولماذا المجتمع عادة يفتقد الى العدالة، فضلا عن معرفة طبيعة التفاوت بين الجنسين في سوق العمل، وتسليط الضوء على طبيعة التفاوت بين الجنسين في مجال القيادة السياسية، وتحليل أسباب الفجوة بين الجنسين سياسيا واجتماعيا وثقافيا في العراق.

استعان البحث بأدوات تحليلية لتفسير الفروقات بين النساء والرجال وتوزيع الأدوار والمسؤوليات داخل المجتمع بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات الكمية المتعلقة بالعدالة بين الرجال والنساء في العراق

ويوصي البحث بتعديل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بالإطار الذي يسهم بتفعيل دور المرأة ومشاركتها في مراكز صنع القرار وادماجها في الهيكلية الحزبية على نحو يضمن مشاركتها في المراكز العليا للأحزاب، وعمل الأحزاب والتنظيمات السياسية على إزالة كل حواجز التمييز تجاه المرأة في العمل السياسي واخذ بنظر الاعتبار فرصة مشاركة المرأة في زعامة الأحزاب، فضلا عن وضع برامج لتطوير القيادات النسائية لتولي مواقع المسؤولية والمناصب السياسية وزيادة تمثيلها في عضوية مجالس الهيئات المستقلة، فضلا عن تشكيل تكتل نسوي سياسي لتوحيد جهودهن في مناصرة قضايا حقوق المرأة.

الكلمات المفتاحية: التفاوت بين الجنسين، المجتمع، العدالة، العدالة الاجتماعية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

المحور الأول: المدخل التأسيسي

أولا: مشكلة البحث

تنطوي دراسة التفاوت بين الجنسين في المجتمع العراقي على مفارقات عديدة اذا ما تم الاخذ بنظر الحسبان مسألة العدالة السياسية والاجتماعية بين الجنسين كونها قضية معقدة، ووجود بعض القوانين التي تهدف إلى حماية حقوق المرأة، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك اذ ان هذه القوانين تواجه صعوبات كبيرة في التطبيق بسبب المنظومة الاجتماعية السائدة والمتمثلة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تمنح الرجل الأولوية في الأسرة والعمل والمجتمع، وتعد المرأة العراقية، في كثير من الأحيان، محرومة من فرص التعليم والعمل، وغالبًا ما تكون خياراتها محدودة بالمجالات التقليدية.

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة والمنظومة الاجتماعية والثقافية السائدة وغيرها من الأطر التقليدية الخارجة عن القانون أضعفت مؤسسات الدولة، وجعلت الوصول إلى العدالة والمساواة بين الجنسين أكثر صعوبة، وهذا الوضع يثير الفجوة بحسب مؤشر التفاوت بين الجنسين الذي يقدم قياسًا مبنيًّا على طبيعة التكافؤ بين الجنسين ومقارنة المساواة بين الجنسين في بلدان العالم ودول الشرق الاوسط عبر ثلاثة أبعاد: **البعد الاقتصادي والبعد التعليمي والبعد السياسي**.

ان طبيعة التفاوت في كل هذه العوامل تجعل المجتمع العراقي مثالًا على مجتمع يفتقد إلى العدالة الكاملة بين أفراده، إذ تتباين الحقوق والفرص بشكل واضح بين الرجل والمرأة، ومن هنا تنبثق إشكالية هذا البحث: كيف يؤثر غياب العدالة والمساواة بين الجنسين في المجتمع العراقي، وما هي الأسباب الحقيقية التي تحول دون تحقيق هذه المساواة على أرض الواقع؟ إن فهم هذه الإشكالية ليس مجرد دراسة لحقوق المرأة فحسب، بل هو محاولة لاستكشاف مدى تأثير التفاوت بين الجنسين على التنمية السياسية والاقتصادية في العراق.

إنَّ الهدف من مؤشر التفاوت بين الجنسين هو لبيان التفاوت النسبي بين النساء والرجال، وتحديد الأولويات ذات الصلة من قبل أصحاب المصلحة في كل سياق اقتصادي وسياسي وثقافي، ويعد هذا المؤشر أداة رئيسة لتقصي التفاوت في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والصحية، والتعليمية ويقِيسَ مؤشر التفاوت بين الجنسين تطور التكافؤ بين الرجال والنساء عبر بلدان دول العالم ومنطقة الشرق الاوسط. والسؤال الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه: هو ما المقصود بالعدالة الاجتماعية، ولماذا العراق خارج مؤشر التفاوت بين الجنسين ذكورا واناثا؟ وما هي مؤشرات التفاوت بين الجنسين، وآفاقه المستقبلية؟ بالاعتماد على البيانات والمؤشرات الصادرة عن المؤشر.

ثانيا: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في محاولة لتسليط الضوء على طبيعة التفاوت بين الجنسين رجالا ونساء، ومعرفة ابعاده وانماطه فضلا عن مجموعة من الاعتبارات العلمية والتي يعد من أهمها ما يلي:

1- تستمد الدراسة الحالية أهميتها العلمية والاجتماعية من ابعاد التفاوت بين الجنسين في مجتمع يفتقد للعدالة، مما يتطلب تفسيرا علميّا يتعمق في الاسباب.

2- تضفي هذه الدراسة أهميتها من وجود تفاوت واضح وكبير بين الرجال والنساء مما يشكل عقدة بسبب تنامي القيم التقليدية التي تحد من وضع المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مما يتطلب التناول العلمي للدراسة بالبحث والتحليل.

3- هناك اعتبارات عملية بالاعتماد على التقارير المحلية والدولية لا تخلو من أهمية, تتمثل في جعل نتائج الدراسة قابلة للتطبيق مبتعدة قدر الامكان عن الترف العلمي والتفكير النظري، ذلك أن دراسة من هذا النوع لن تكون لها قيمة ما لم تدفع القائمين على صنع القرار ووضع السياسات ومنفذيها الى مزيد من العمل بصورة جدية وحرص كبير في مواجهة هذا الموضوع بوضع استراتيجية.

ثالثا: اهداف البحث

1-تسليط الضوء على النظرة العالمية على التفاوت بين الجنسين.

2-معرفة طبيعة التفاوت بين الجنسين في سوق العمل

3-معرفة طبيعة التفاوت بين الجنسين في مجال القيادة السياسية

4-تحليل أسباب الفجوة بين الجنسين سياسيا واجتماعيا وثقافيا في العراق

المحور الثاني: قراءة مفاهيمية :

تمهيد:

يعد تحديد المفاهيم خطوة منهجية هامة في البحث, فكلما كانت المفاهيم واضحة ودقيقة جامعة لكل جوانب الموضوع, تمكن الباحث من عدم الوقوع في التناقض وخلطه بين المفاهيم, وسهل ذلك على القارئ فهم مشكلة البحث وما تثيره من تساؤلات او ما تطرحه من فروض, وتمكن بذلك من السير مع الباحث او الباحثة في أتجاه واحد دون اي تأويل للمفاهيم, أو هي عبارة عن مكونات ومركبات عقلية لوجهة نظر معينة تركز على جوانب معينة للظواهر, بتجاهل جوانب أخرى(المؤمن،2008: 97), وتلافيًا للغموض الذي قد يلحق بالبحث وإزالته في حالة وجوده, سنستعرض في المحور أهم مفاهيم البحث ذات الصلة وهي:(**التفاوت بين الجنسين ، مجتمع، العدالة،)، وهي على النحو الاتي :**

أولا: التفاوت بين الجنسين

يشير التفاوت بين الجنسين الى عدم المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق، الواجبات، والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي هناك فرق غير مسوغ بين الجنسين يؤدي إلى تقييد إمكانيات أحدهما (غالبًا النساء) بالمقارنة مع الآخر، وبمعنى آخر، هو حالة يُحرم فيها أحد الجنسين من فرص متساوية للوصول إلى التعليم، الصحة، العمل، الموارد الاقتصادية، أو المشاركة في صنع القرار(رشيد،2003: 33) وقد يرتبط مصطلح التفاوت بين الجنسين بمصطلح الجندر في حقل الدراسات الاجتماعية الذي اشارت اليه الباحثة الامريكية "ان أوكلي"

صاحبة كتاب، "الجنس والنوع والمجتمع" والذي اكد على ضرورة الغاء الفوارق بين الذكر والانثى والإبقاء على النوع الإنساني، أي نوع واحد يولد الفرد بوصفه إنسانا فقط دون تحديد الجنس (الربيعي، حمد، 2025:269).

ويشير التفاوت بين الجنسين الى أنه الاختلاف في الوصول إلى الموارد، والفرص، والحقوق بين الرجال والنساء، ويشمل مجالات مثل التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية، والصحة، والحماية الاجتماعية(كاظم، 2017: 29)

وفقًا للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة في العراق، تُظهر البيانات أن واحدة من كل خمس نساء وفتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا قد تعرضن لعنف جسدي أو جنسي من قبل شريك حميم في الاثني عشر شهرًا الماضية. كما أن تأثيرات جائحة كوفيد-19 قد فاقمت أوجه عدم المساواة القائمة، مما أثر سلبًا في النساء والفتيات في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والعمل، والحماية الاجتماعية.

و يُظهر المسح المتكامل لأوضاع المرأة العراقية (I-WISH) الذي أُجري بالتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أن هناك تفاوتًا ملحوظًا بين المحافظات العراقية في مجالات مثل الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والعنف المبني على النوع الاجتماعي. يُعد هذا المسح مصدرًا مهمًّا لفهم واقع المرأة العراقية وتحديد المجالات التي تتطلب تدخلًا لتحسين وضعها (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012 : 55)

وتتنوع أسباب التفاوت بين الجنسين منها العوامل الثقافية والاجتماعية التي تشمل الموروثات والتقاليد التي تفضل الذكور على الإناث في التعليم والعمل أو القيادة، فضلا عن ان بعض المجتمعات تعد أدوار الرجال والنساء محددة مسبقًا، مما يحد من فرص النساء في العمل أو السياسة، والقوانين والسياسات التي تشمل غياب التشريعات التي تضمن حقوق النساء في الميراث، العمل، أو المشاركة السياسية (منظمة تمكين المرأة، 2021: 89)

ثانيا: العدالة

ورد في بعض التعريفات: أن العدالة هي الاستقامة، أما العدل فهو عبارة عن الامر المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط (الفيروزي ،2005: 31) .وفي القاموس المحيط للفيروز عن العدالة بقوله: وعدل يعدل، فهو عادل من عدول، ورجل وامرأة، عدل . والعدل: المثل والنظير، كالعدل والتعديل. أما الاعتدال: فهو التوسط حال بين حالتين في كم أو كيف، وكل ما تناسب فقد اعتدل، وكل ما أقمته فقد عدلته وعدلت(البستاني،2000: 239)

اصطلاحا يشير مفهوم العدالة الى المبدأ الذي يقوم على المساواة والانصاف، أي ان كل شخص يحصل على حقه دون ظلم او تحيز، هي قاعدة لضبط العلاقات بين الناس، سواء في القوانين، او في الحياة اليومية.

اما العدالة الاجتماعية فتعني تحقيق المساواة والانصاف بين جميع افراد المجتمع بما يضمن لهم التمتع بالحقوق الأساسية والفرص المتكافئة في مختلف مجالات الحياة مثل التعليم، الصحة، العمل، وتوزيع الثروة، وهي تقوم على إزالة الفوارق غير العادلة بين الطبقات الاجتماعية، وتحقيق التوازن بين الحرية الفردية والمسؤولية الجماعية(وافي، 2019: ص99)

ثالثا: المجتمع

لفظة المجتمع لغويا تشير الى جمع الشيء يجمعه جمعا، وجمعه وأجمعه فاجتمع وتجمع واستجمع، ومن ذلك المجموع، وهو الذي جمع من هاهنا وهاهنا، والجماع اخلاط من الناس وقيل هم الضروب المتفرقون من الناس(الجرحاني، 2003: 121)

اصطلاحا تشير مفردة المجتمع الى مجموعة افراد تربطهم رابطة ما، معروفة لديهم، ولها اثر دائم او مؤقت في حياتهم، وفي علاقاتهم مع بعضهم البعض(لسان العرب،2838) وهو مجموعة من الافراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية محددة، ويتشاركون في ثقافة القيم، العادات، والاهداف المشتركة، إذ يتسم المجتمع بوجود روابط اجتماعية وتنظيمات وتؤطر تفاعلات أفراده، سواء كانت قانونية او دينية او ثقافية

المحور الثالث: التفاوت بين الجنسين- مؤشرات، سياسات، وافاق مستقبلية.

أولا: نظرة عالمية على التفاوت بين الجنسين

بلغت درجة التفاوت العالمية بين الجنسين في عام 2023 لجميع الدول 68.4 نقطة من أصل 100، وهو تحسن بمقدار 0.3 نقطة مقارنة بالعام السابق، عند النظر في 102 دولة تم تغطيتها بشكل مستمر من عام 2006 إلى عام 2023، تم إغلاق التفاوت بنسبة 68.6 ٪ في عام 2023، وتعافت إلى المستوى المبلغ عنه في إصدار 2020 وتقدمت بنسبة 4.1 نقطة مئوية متواضعة منذ الإصدار الأول من التقرير في عام 2006. في معدل التقدم الحالي، سوف يستغرق الأمر 131 عامًا للوصول إلى التكافؤ الكامل. على حين أن درجة التكافؤ العالمية قد تعافت إلى مستويات ما قبل الجائحة، فقد تباطأ المعدل العام للتغيير بشكل كبير. حتى العودة إلى الأفق الزمني البالغ 100 عام لتحقيق التكافؤ المتوقع في إصدار 2020 سيتطلب تسريعًا كبيرًا في التقدم (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023 : 38).

وفقًا لمؤشر التفاوت بين الجنسين العالمي لعام 2023، لم تحقق أي دولة بعد المساواة الكاملة بين الجنسين، على الرغم من أن البلدان التسعة الأولى (آيسلندا والنرويج وفنلندا ونيوزيلندا والسويد وألمانيا ونيكاراغوا وناميبيا وليتوانيا) قد أغلقت 80٪ على الأقل من فجواتهم. للعام الرابع عشر على التوالي، احتلت آيسلندا (91.2٪) المرتبة الأولى. كما أنها لا تزال الدولة الوحيدة التي أغلقت أكثر من 90٪ من التفاوت بين الجنسين.-(Ali,2018: 845 864)

وتكتمل المراكز الخمسة الأولى في العالم من قبل ثلاث دول أخرى في الشمال - النرويج (87.9٪، المركز الثاني)، فنلندا (86.3٪، المركز الثالث) والسويد (81.5٪، المركز الخامس) - مع دولة واحدة من شرق آسيا والمحيط الهادئ - نيوزيلندا (85.6٪، 4) - المرتبة الرابعة. فضلا عن ذلك، من أوروبا، انتقلت ألمانيا (81.5٪) إلى المركز السادس (من 10)، وليتوانيا (80.0٪) عادت إلى أكبر 10 اقتصادات، واحتلت المركز التاسع، وبلجيكا (79.6٪) تنضم إلى المراكز العشرة الأولى. الوقت في المركز العاشر. دولة واحدة من أمريكا اللاتينية (نيكاراغوا، 81.1٪) وواحدة من إفريقيا جنوب الصحراء (ناميبيا، 80.2٪) - أكملت العشرة الأوائل لهذا العام، واحتلت

المركزين السابع والثامن على التوالي. الدولتان اللتان تسربتا من المراكز العشرة الأولى في عام 2023 هما أيرلندا (79.5٪، 11، انخفاضًا من 9 في عام 2022) ورواندا (79.4٪، 12، هبوطًا من 6).

- بالنسبة لـ 146 دولة مشمولة في مؤشر 2023، تم إغلاق فجوة الصحة والبقاء بين الجنسين بنسبة 96٪، وفجوة التحصيل التعليمي بنسبة 95.2٪، والمشاركة الاقتصادية وفجوة الفرص بنسبة 60.1٪، وفجوة التمكين السياسي بنسبة 22.1٪.

- بناءً على عينة ثابتة من **102** دولة مغطاة في جميع الإصدارات منذ عام 2006، هناك تقدم من 95.3٪ إلى 96.1٪ في التحصيل التعليمي بين 2022 و2023، والانتقال إلى ما بعد مستويات ما قبل الجائحة، وتحسن من 95.7٪ إلى 95.9٪ لبعد الصحة والبقاء. ارتفعت درجة التمكين السياسي من 22.4٪ إلى 22.5٪ وتراجعت المشاركة الاقتصادية والفرص من 60.0٪ في عام 2022 إلى 59.8٪ في عام 2023.(yahya,2019)

تجاوز التكافؤ بين الجنسين في أوروبا (76.3٪) مستوى التكافؤ في أمريكا الشمالية (75٪) هذا العام ليحتل المرتبة الأولى من ثماني مناطق جغرافية. تأتي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مرتبة متأخرة عن أوروبا وأمريكا الشمالية، بنسبة 74.3٪. وتأتي منطقة أوراسيا وآسيا الوسطى (69٪) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (68.8٪) في مرتبة متأخرة بأكثر من 5 نقاط مئوية عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. تحتل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المرتبة السادسة (68.2٪)، أي أقل بقليل من متوسط الدرجة المرجحة العالمية (68.3٪). وتفوقت منطقة جنوب آسيا (63.4٪) على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (62.6٪)، والتي تعد في عام 2023 المنطقة الأبعد عن التكافؤ.

- في جميع المؤشرات الفرعية، تتمتع أوروبا بأعلى تكافؤ بين الجنسين في جميع المناطق بنسبة 76.3٪، إذ يحتل ثلث البلدان في المنطقة المرتبة العشرين الأولى و20 من أصل 36 دولة مع 75٪ على الأقل من التكافؤ. أيسلندا والنرويج وفنلندا هي الدول الأفضل أداءً، سواء في المنطقة أو في العالم، بينما تحتل المجر وجمهورية التشيك وقبرص المرتبة الأخيرة في المنطقة. بشكل عام، هناك انخفاض بنسبة 0.2 نقطة مئوية في النتيجة الإقليمية بناءً على العينة الثابتة من البلدان. وبمعدل التقدم الحالي، من المتوقع أن تحقق أوروبا. (taha,2045: 120)

يبين الجدول رقم (1) موقع دول العالم (global gender gap .www.weforum.org, 2023)

الدرجة	الدول	المجموع	المشاركة الاقتصادية والفرص	التحصيل الدراسي	الصحة والبقاء	التمكين السياسي
1	ايسلندا	91.2	79.6	99.1	96.1	90.1
2	النرويج	87.9	80	98.9	96.1	76.5
3	فلندا	86.3	78.3	100	97	70
4	نيوزيلندا	85.6	73.2	100	96.6	72.5
5	السويد	81.5	79.5	100	96.3	50.3
6	المانيا	81.5	66.5	98.9	97.2	63.4
40	فرنسا	75.6	71.7	100	97	33.8
71	الامارات	71.2	96.3	98.8	96.3	36.3

107	الصين	67.8	93.7	93.5	93.7	11.4
113	البحرين	66.6	95.9	99.5	95.9	14.6
120	الكويت	65.1	96.8	99.7	96.8	05.9
126	الأردن	64.6	95.7	99.4	95.7	09.3
128	تونس	64.2	96.9	95	96.9	19.7
131	السعودية	63.7	96.4	98.6	96.4	07.7
132	لبنان	62.8		98.4		02.1
133	قطر	62.7	94.7	98.2	94.7	07.1
134	مصر	62.6	96.8	94.3	96.8	17.5
139	عمان	61.4	96.1	95.7	96.1	05.1
143	إيران	57.5	96.4	96	96.4	03.1

جدول بين الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2023

ثانيا: الفجوات المتغيرة بين الجنسين في سوق العمل العالمي.

لا تزال حالة التكافؤ بين الجنسين في سوق العمل تشكل تحديًّا كبيرًا. لم يقتصر الأمر على تراجع مشاركة المرأة في سوق العمل على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة فحسب، بل أظهرت مؤشرات أخرى للفرص الاقتصادية تباينات كبيرة بين النساء والرجال. بينما دخلت النساء (من جديد) إلى القوى العاملة بمعدلات أعلى من الرجال على مستوى العالم، مما أدى إلى انتعاش طفيف في التكافؤ بين الجنسين في معدل المشاركة في القوى العاملة منذ طبعة عام 2022، لا تزال الفجوات واسعة بشكل عام وهي واضحة في عدة أبعاد محددة((global gender gap,2023):، ومنها ما يلي:

1-تطور التفاوت بين الجنسين في سوق العمل العالمي:

دخلت النساء (من جديد) إلى سوق العمل بمعدل أعلى قليلًا من الرجال، مما أدى إلى انتعاش متواضع من أدنى مستوى العام الماضي. بين طبعة 2022 و2023، وارتفع التكافؤ في معدل مشاركة القوى العاملة من 63٪ إلى 64٪. ومع ذلك، فإن الانتعاش في مشاركة المرأة في القوى العاملة لا يزال غير مكتمل، إذ لا يزال التكافؤ في ثاني أدنى نقطة منذ الإصدار الأول من المؤشر في عام 2006 وأقل بكثير من ذروته في عام 2009 البالغة 69٪. ومما زاد من تفاقم هذه الأنماط، أن النساء ما زلن يواجهن معدلات بطالة أعلى من الرجال، مع معدل بطالة عالمي يبلغ حوالي 4.5٪ للنساء و4.3٪ للرجال. حتى عندما تحصل المرأة على عمل، فإنها غالبًا ما تواجه ظروف عمل دون المستوى المطلوب: يمكن أن يُعزى جزء كبير من الانتعاش في التوظيف منذ عام 2020 إلى العمالة غير الرسمية، حيث من بين كل خمس وظائف تم إنشاؤها للنساء، أربعة في الاقتصاد غير الرسمي؛ بالنسبة للرجال، النسبة هي وظيفتان من كل ثلاث وظائف.

2-**تمثيل القوى العاملة عبر الصناعات:**

تُظهر البيانات العالمية المقدمة في المؤشر انحرافًا مستمرًّا في تمثيل المرأة في القوى العاملة والقيادة عبر الصناعات، يغطي المؤشر 163 دولة، تمثل النساء 41.9٪ من القوى العاملة في عام 2023، ومع ذلك فإن حصة

النساء في المناصب القيادية العليا (مدير، نائب الرئيس (VP) أو C-Suite) تبلغ 32.2٪ في عام 2023، ما يقرب من 10 نقاط مئوية أقل. ينخفض تمثيل المرأة إلى 25٪ في وظائف C-Suite في المتوسط ، وهو ما يزيد قليلًا عن نصف التمثيل في مناصب المبتدئين، بنسبة 46٪. تظهر الصناعات المختلفة شدة وأنماط مختلفة عندما يتعلق الأمر بهذا "الهبوط إلى القمة". النساء أفضل نسبيًّا في صناعات مثل خدمات المستهلك، وتجارة التجزئة، والتعليم، والتي تسجل نسب C-suite مقابل تمثيل على مستوى المبتدئين بين 64٪ و68٪. البناء، الخدمات المالية، والعقارات تمثل أصعب الظروف للقائدات الطموحات، إذ تقل نسبة C-Suite إلى تمثيل المبتدئين عن 50٪. على مدى السنوات الثماني الماضية، وكانت نسبة النساء المعينات في مناصب قيادية تزداد باطراد بنحو 1٪ سنويًّا على مستوى العالم. ومع ذلك، يُظهر هذا الاتجاه انعكاسًا واضحًا بدءًا من عام 2022، مما يعيد معدل 2023 إلى مستويات 2021(Ali,2020: 67).

3-**التفاوت بين الجنسين في أسواق العمل في المستقبل**:

تعد مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) مجموعة مهمة من الوظائف ذات الأجر الجيد ومن المتوقع أن تنمو من حيث الأهمية والنطاق في المستقبل. تُظهر بيانات لينكد إن حول ملفات تعريف الوظائف للأعضاء أن تمثيل النساء لا يزال ناقصًا بشكل كبير في القوى العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتشكل النساء ما يقرب من نصف (49.3٪) من إجمالي العمالة عبر المهن غير المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ولكن فقط 29.2٪ من جميع العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. على حين أن النسبة المئوية لخريجات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات اللائي يلتحقن بوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تتزايد مع كل مجموعة، فإن الأرقام الخاصة بدمج خريجي جامعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في سوق العمل تُظهر أن الاحتفاظ بالنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات حتى بعد عام واحد من التخرج يشهد انخفاضًا كبيرًا. وتمثل النساء حاليا 29.4 في المائة من العاملين المبتدئين؛ حتى الآن بالنسبة للأدوار القيادية رفيعة المستوى مثل VP و C-suite، وينخفض التمثيل إلى 17. 8٪ و12.4٪ على التوالي. عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي (AI) على وجه التحديد، فقد ارتفع توافر المواهب بشكل عام، إذ زاد ستة أضعاف بين عامي 2016 و2022، ومع ذلك فإن تمثيل الإناث في الذكاء الاصطناعي يتقدم ببطء شديد. فتبلغ نسبة النساء العاملات في الذكاء الاصطناعي اليوم حوالي 30٪، أي أعلى بنحو 4 نقاط مئوية مما كانت عليه في عام 2016 (Aljanabi,2017: 442)

4-التفاوت بين الجنسين في مهارات المستقبل:

يوفر التعلم عبر الإنترنت المرونة وإمكانية الوصول والتخصيص، مما يمكّن المتعلمين من اكتساب المعرفة بطريقة تناسب احتياجاتهم وظروفهم الخاصة. ومع ذلك، لا يتمتع الرجال والنساء حاليًا بفرص متساوية والوصول إلى هذه المنصات عبر الإنترنت، نظرًا للفجوة الرقمية المستمرة. حتى عندما يستخدمون هذه المنصات، فهناك

فجوات بين الجنسين في المهارات، خاصة تلك المهارات التي من المتوقع أن تنمو في الأهمية والطلب. تشير البيانات من كورسيرا إلى أنه اعتبارًا من عام 2022، باستثناء دورات التدريس والتوجيه، هناك تفاوت في التسجيل في كل فئة من فئات المهارات. بالنسبة للالتحاق بمهارات التكنولوجيا مثل محو الأمية التكنولوجية (43.7٪ التكافؤ) والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة (33.7٪)، والتي تعد من بين أفضل 10 مهارات من المتوقع أن تنمو، هناك أقل من 50٪ تكافؤ والتقدم كان بطيئًا. عبر جميع فئات المهارة، وتميل الفجوات بين الجنسين إلى الاتساع مع زيادة مستويات الكفاءة. ومع ذلك، عندما تلتحق النساء، تميل إلى تحقيق معظم مستويات الكفاءة عبر فئات المهارات التي تمت دراستها في وقت أقل مقارنة بالرجال(Aljanabi,2017: 460)

5-التفاوت بين الجنسين في القيادة السياسية:

مثلما هو الحال في حالة تمثيل المرأة في قيادة الأعمال التجارية، لا تزال الفجوات بين الجنسين في القيادة السياسية مستمرة. على الرغم من حدوث زيادة في عدد النساء اللائي يشغلن مناصب صنع القرار السياسي في جميع أنحاء العالم، إلا أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين لا يزال هدفًا بعيد المنال والتفاوتات الإقليمية كبيرة. اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022، يعيش ما يقرب من 27.9 ٪ من سكان العالم، أي ما يعادل 2.12 مليار شخص، في بلدان ترأسها امرأة. بينما شهد هذا المؤشر ركودًا بين عامي 2013 و2021، وشهد عام 2022 زيادة كبيرة. ويلاحظ اتجاه إيجابي آخر في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بنصيب المرأة في البرلمانات. في عام 2013، كان 18.7٪ فقط من أعضاء البرلمان على مستوى العالم من النساء من بين 76 دولة لديها بيانات متسقة. بحلول عام 2022، ارتفع هذا الرقم بشكل مطرد إلى 22.9٪. و تم تحقيق خطوات كبيرة فيما يتعلق بتمثيل المرأة في الحكومة المحلية على مستوى العالم. من بين 117 دولة لديها بيانات متاحة منذ عام 2017، حققت 18 دولة، بما في ذلك بوليفيا (50.4٪) والهند (44.4٪) وفرنسا (42.3٪)، تمثيلًا للمرأة يزيد عن 40٪ في الحكم المحلي(المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين2025 ، على الرابط الالكتروني:www.weforum.org Global).

ثالثا: موقع دول الشرق الأوسط في المؤشر

تتميز منطقة الشرق الأوسط بأنها من أبرز المناطق اختلافا في معايير تحقيق المساواة بين الجنسين، اذ تحتل بعض دولها مراتب متقدمة في المؤشر، مثل الامارات العربية التي جاءت في المرتبة 71 بدرجة (71.2) عالميّا، وبالمرتبة الأولى عالميا، في المقابل تحتل البحرين المرتبة 113 بدرجة 67.8

6-برامج مبادرة تنمية الاستثمار لسد الفجوات بين الجنسين:

في القطاع الخاص، بدأ نطاق عمل التكافؤ بين الجنسين من قبل الشركات الرائدة في التوسع من التركيز على القوة العاملة إلى نهج الأعمال التجارية بأكملها التي تشمل التصميم الشامل وسلاسل التوريد الشاملة والأثر المجتمعي. يشير مسح مستقبل الوظائف لعام 2023 الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن أكثر من ثلثي المنظمات التي شملها الاستطلاع نفذت برنامج التنوع والإنصاف والشمول **(DEI)**. تقوم غالبية الشركات التي شملها الاستطلاع (79٪) بتنفيذ برامج تعليم المعرفة بالتركيز على النساء(saeed,2021: 88-104)

ثالثا: موع دول الشرق الأوسط في المؤشر

تتميز منطقة الشرق الأوسط بأنها من أبرز المناطق اختلافا في معايير تحقيق المساواة بين الجنسين، اذ تحتل بعض دولها مراتب متقدمة في المؤشر، مثل الامارات العربية التي جاءت في المرتبة 71 بدرجة (71.2) عالميا، وبالمرتبة الأولى عالميا، في المقابل تحتل البحرين المرتبة 113 بدرجة 67.8 من (100) درجة عالميا، والثانية عربيا، وجاءت الكويت في المرتبة 120 بدرجة 65.1 من (100) درجة عالميا، والثالثة عربيا، والأردن بالمرتبة 126 بدرجة 64.6 من (100) درجة عالميا، والرابعة عربيا، وتونس بالمرتبة 128 بدرجة 64.2 من (100) درجة عالميا، والخامسة عربيا، والسعودية بالمرتبة 131 بدرجة 63.7 درجة عالميا، ولبنان بالمرتبة 132 بدرجة 62.8 عالميا، وقطر بالمرتبة 133 بدرجة 62.7 عالميا، ومصر بالمرتبة 134 بدرجة 62.6 عالميا وعمان بالمرتبة 139 بدرجة 61.4 عالميا، وأخيرا ايران بالمرتبة 143 بدرجة 75.5 عالميا(saeed,2021: 113).

يبين الشكل رقم (1) ترتيب دول الشرق الأوسط في مؤشر التفاوت بين الجنسين

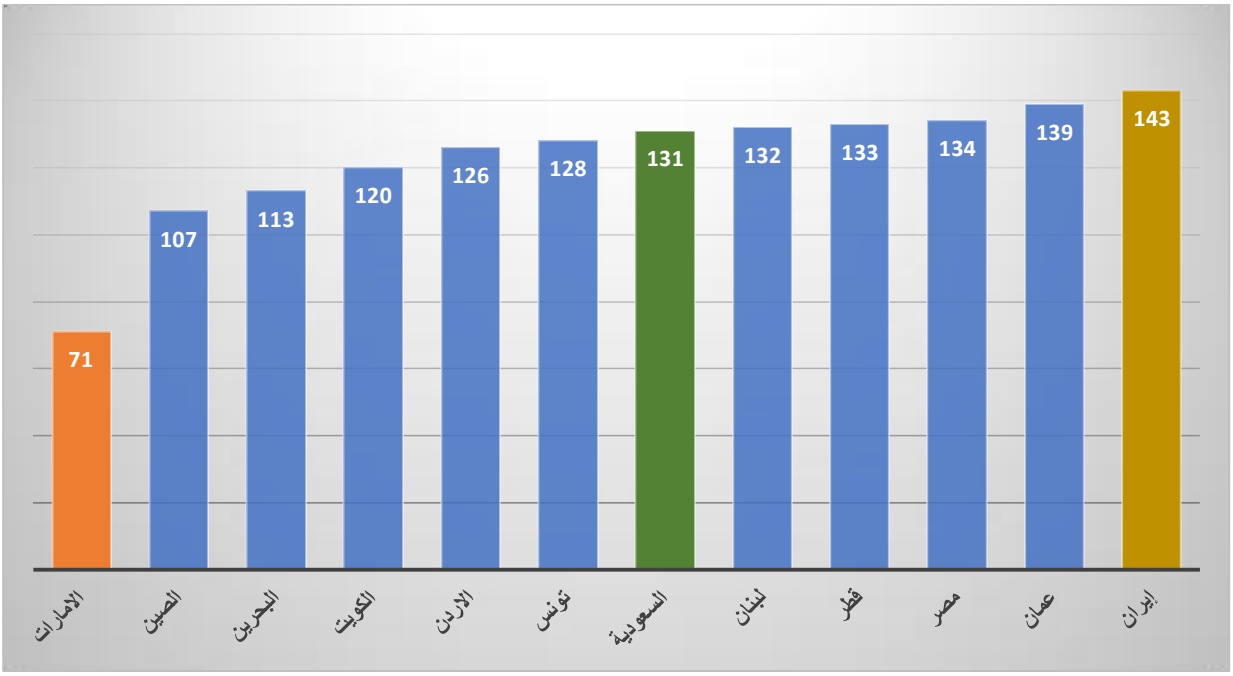

رابعا: لماذا العراق خارج المؤشر: تحليلي اقتصادي وسياسي

يرتبط خروج العراق من مؤشر التفاوت بين الجنسين بعوامل عديدة منها قلة البيانات وعدم وضوحها، او تكون ابعاد قياس التفاوت بين الجنسين وسماته هي الأساس في خروج العراق من المؤشر، وقد تكون هناك قلة في البيانات المتاحة بخصوص المشاركة النسائية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق مما يجعل من الصعب تحديد مؤشر التفاوت بين الجنسين. او قد يكون هناك تغيرات منهجية في حساب مؤشر التفاوت بين الجنسين مع مرور الوقت، وقد تختلف النتائج بناءً على الأسس والمعايير المستخدمة في الحساب، فضلا عن تأثير الصراعات والاضطرابات على البيانات المتاحة بخصوص المرأة سلبا مما يحول دون الحصول على بيانات دقيقة وواضح(world, economic forum,2023).

1-البعد الاقتصادي وفرص المشاركة.

بلغ معدل النشاط الاقتصادي على مستوى العراق 42.8% ممن هم في سن العمل بحسب بيانات مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لسنة 2017-2018، وتظهر هذه البيانات أن الاناث اقل نسبة في النشاط الاقتصادي من الذكور اذ بلغت نسبة الاناث 12.6% مقارنة بنسبة الذكور 72.7%، وتظهر البيانات الإحصائية للمنشاة الصغيرة لسنة 2020 أن عدد الاناث المشتغلات في المنشاة الصناعية الصغير منخفض بنسبة كبيرة عن عدد المشتغلين من الذكور، فقد بلغ عددهن 262 عاملة من مجموع المشتغلين والبالغ عددهم 86.663مشتغلا في 26247 منشأة صناعية صغيرة، أي بنسبة 0.3%.(كريم،2019: 45)، وتظهر بيانات مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق لسنة 2017-2-18 بأن معدل العاملين بأجر بعمر 10 سنوات فأكثر لكلا الجنسين بلغ في القطاع الحكومي 49.4% وفي القطاع الخاص 49.1% وهما اكبر قطاعي عمل في العراق، وسجلت نسبة عمل الاناث في القطاع الحكومي 89.6% وللذكور 43.6% بينما تقل نسبة العاملات في القطاع الخاص الى 9% مقارنة بنسبة العاملين من الذكور في القطاع نفسه؛ إذ بلغت نسبتهم 54.8%، ويبرر ارتفاع عمل النساء في القطاع الحكومي الى انه قطاع محمي ويضمن امتيازات التقاعد والاجازات مدفوعة الأجر واجازات الامومة مما يشكل حافزا لعمل المرأة في هذا القطاع، فضلا عن النظرة الاجتماعية السلبية التي تقيد عمل المرأة في بعض مجالات العمل في القطاع الخاص.(حسين، 2020: 103)، وتؤشر هذه المعطيات أن انخفاض مشاركة المرأة في العمل ضمن القطاع الخاص، والتفاوت الاقتصادي في عملها في الريف الذي يعكس صعوبة ظروفها، وفقدان استقلاليتها، واللامساواة في منح رواتب الرعاية الاجتماعية في وقت تعاني منه المرأة من الفقر والبطالة وقلة فرص العمل، احد عوامل خروج العراق من مؤشر الفجرة بين الجنسين(سحر فيض واخرون، بدون: ص23)

2-البعد الاجتماعي

ينخفض معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الاعدادية بعمر 17-15 سنة عن المراحل الابتدائية والمتوسطة ، إذ بلغ معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الإعدادية 29.6% في سنة 2017-2018على مستوى العراق وترتفع نسبة الاناث على نسبة الذكور فقدت بلغت نسبة الإناث 33.2% بينما بلغت نسبة الذكور 26.1% .ويظهر التفاوت في معدل الالتحاق في المرحلة الإعدادية بحسب البيئة حيث تنخفض هذه النسبة في الريف عن الحضر، اذ تبلغ نسبة التحاق الإناث بالمرحلة الإعدادية في الحضر 37.5% والذكور بنسبة اقل بلغت 28.3% ، وفي الريف كانت نسبة التحاق الإناث مساوية لنسبة الذكور البالغة 28.8%، وتؤشر البيانات المتاحة انخفاضا في نسبة التحاق الإناث للتعليم في المرحلة الإعدادية في العام الدراسي 2019-2020 فقد بلغت 32% مقارنة بنسبة 37.5 % في العام 2017-2018، وكانت نسبة الذكور شهدت ارتفاعا في الالتحاق بالتعليم الإعدادي فقد وصلت النسبة الى 32% بعد ان كانت 28.3% في العام السابق (الاستراتيجيه الوطنة للمرأه العراقيه ،2023 : 27) ، وبشكل عام تبلغ نسبة الأفراد المتعلمين بعمر 15 سنة فأكثر 87.0% ونسبة الأميين 13.0% بحسب نتائج مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لسنة .2017-2018، وبحسب نتائج مسح الامن الغذائي لسنة 2016 يلاحظ ارتفاعا في نسبة

الأمية الإناث مقارنة بالذكور بعمر 15 سنة فأكثر إذ بلغت نسبة الأمية بين الإناث 20.7% و بين الذكور 9.0 % اي بفجوة تفوق الضعف. وتظهر نسبة الأمية في الريف أوسع من الحضر ولكلا الجنسين وترتفع ايضا بين الإناث مقارنة بالذكور ، إذ بلغت نسبة الأمية بالحضر 12.8 % منهم 7.9% ذكور ، و17.7% اناث ، اما في الريف فقد بلغت نسبة الأمية 20.7% منهم12.1 % ذكور و29.5% اناث .وارتفعت نسبة الأمية بين الإناث بعمر 15 سنة فاكثر في العام 2018-2017 في الريف ؛ إذ بلغت 27.3% مقارنة بنسبة 14.7%(علي ، 2021: 75) من الملاحظ ان انخفاض مستوى التعليم للمراحل الدراسية بالنسبة للإناث يرتبط بالمنظومة الاجتماعية والثقافية السائدة اذ ان العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية تحد من اكمال الاناث فرص التعليم في المناطق الحضرية والريفية بالتالي سببت خروج العراق من مؤشر الفجرة بين الجنسين.(سعاد راضي الاعرجي، 2020: ص34)

3-البعد السياسي

ان ضعف مشاركة الإناث في التصويت في الانتخابات مقارنة بالذكور، إذ على الرغم من إن نسبة تصويت الإناث سجلت في انتخابات مجلس النواب في العام 2021 ارتفاعا يقدر بنسبة 1.5% عن انتخابات عام2018 إذ ان هذه النسبة لاتزال منخفضة عن نسبة مشاركة الذكور في التصويت ، وبلغت نسبة تصويت الإناث 40%،(الاستراتيجية الوطنية للمرأه العراقية ،2023: 52) الا ان هذه النسبة لا تزال منخفضة عن نسبة مشاركة الذكور في التصويت والتي بلغ 60%، فمن اجمالي عدد المصوتين ذكورا واناثا في انتخابات 2021 والبالغ 9.629.601 بلغ عدد الإناث المشاركات في التصويت بحدود3.851.840 وهذا العدد لا يشكل سوى نسبة 35.9%من عدد الناخبات المسجلات في سجل الناخبين والبالغ عددهن10.725.613 ونسبة 31.4%من مجموع الإناث المؤهلات والبالغ عددهن 12.240.923في حين بلغ عدد الناخبين الذكور المصوتين 5.777.761 وهو ما يشكل نسبة 44.6% من مجموع الناخبين الذكور المؤهلين وبفارق مقداره 13%عن الإناث.، وعلى الرغم من وجود التفاوت بين عدد الناخبات المؤهلات وبين عدد الناخبات المسجلات في سجل الناخبين والتي اسهمت في تدني نسبة مشاركة الإناث في التصويت(حسين،2019: 201)، حيث تشير البيانات إن عدد الناخبات المؤهلات بلغ 12.240.923 في حين إن عدد الناخبات المسجلات في سجل الناخبين بلغ 10.725.613 اي أن 1.515.310 ناحية مؤهلة لم يتم ادراجهن في سجل الناخبين مما يعني حرمان ما نسبته 12.3% من مجموع عدد الناخبات المؤهلات من حقهن في التصويت في الانتخابات، وعلى الرغم من ارتفاع عدد الأحزاب التي ترأسها النساء من ثلاثة أحزاب في انتخابات العام 2018 الى خمسة أحزاب في انتخابات 2021 الى جانب ترؤس المرأة لتحالف انتخابي واحد، فان هذا العدد ما يزال منخفضا بالقياس الى عدد الأحزاب السياسية التي يقودها الرجال والمسجلة لدى دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية إذ بلغ عددها في انتخابات 2021 بحدود 262 حزبا وتنظيما سياسيًّا، وعلى صعيد اخر ما يزال تمثيل المرأة في المكاتب السياسية واللجان المركزية والهيئات القيادية ضمن بنية الأحزاب السياسية ضعيفا وصوريا في أحيانا أخرى، ولا تحظى المكاتب النسوية ضمن بنية الأحزاب بالدعم

والتمكين المناسب للمرأة مما ينعكس على القدرة على اعداد وتأهيل النساء في العمل السياسي (الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية، 2023: 19-20).

خامسا: نتائج البحث وتوصياته

بناء على ما سبق، يظل التفاوت بين الجنسين قضية بنيوية عميقة تعكس واقعًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا متشابكًا. فعلى الرغم من وجود نصوص دستورية تؤكد على المساواة، إلا أن التطبيق العملي لهذه المبادئ يصطدم بجملة من العوائق منها الثقافة الاجتماعية السائدة التي تضع المرأة في إطار الأدوار التقليدية، مقيدةً مشاركتها في العمل العام أو تقلّدها للمناصب القيادية فضلا عن ضعف في فرص العمل، فمعدلات مشاركتهن في سوق العمل من الأدنى إقليميًّا، وحتى في حال انخراطهن، غالبًا ما يواجهن فجوة في الأجور وفرص الترقّي مقارنة بالرجال.

وعلى الرغم من اعتماد نظام **"الكوتا"** الذي ضمن مقاعد للنساء في البرلمان، إلا أن تأثيرهن الفعلي على صناعة القرار يبقى محدودًا، إذ ينظر إلى مشاركتهن غالبًا كخطوة رمزية لا أكثر، كل هذه العوامل تجعل العراق يظهر على انه مجتمع يفتقد للعدالة بين الجنسين؛ مجتمع تُقصى فيه النساء عن المشاركة الكاملة وتُقيّد قدراتهن، مما يعكس واقعًا يعيق التنمية المستدامة، ويحرم الدولة من نصف طاقتها البشرية، وعليه هناك مجموعة من السياسيات التي توصي ما يلي:

1- تعديل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بالإطار الذي يسهم في تفعيل دور المرأة ومشاركتها في مراكز صنع القرار وادماجها في الهيكلية الحزبية على نحو يضمن مشاركتها في المراكز العليا للأحزاب.
2- تعمل الأحزاب والتنظيمات السياسية على إزالة كل حواجز التمييز تجاه المرأة في العمل السياسي والاخذ بنظر الحسبان فرصة مشاركة المرأة في زعامة الأحزاب.
3- وضع برامج لتطوير القيادات النسائية لتولي مواقع المسؤولية والمناصب السياسية وزيادة تمثيلها في عضوية مجالس الهيئات المستقلة، فضلا عن تشكيل تكتل نسوي سياسي لتوحيد جهودهن في مناصرة قضايا حقوق المرأة.
4- ينبغي على الجهات المعنية وضع إجراءات مناسبة وسياسات خاصة تسهم في زيادة فرص العمل للمرأة في القطاع العام والخاص، وتوفير بيئة مناسبة وضامنة لحقوقهن.
5- شمول النساء المعيلات لأسرهن ببرنامج القروض لإنشاء مشاريع ريادية، تساعد في تحسين أوضاعهن المعيشية.
6- شمول النساء ببرامج التدريب والتطوير والاستفادة منها في بناء قدراتها لتعزيز امكانياتها ي سوق العمل.
7- اخذ الإجراءات اللازمة بشأن توفير التعليم الابتدائي ولجميع الفتيات وتوفير الظروف البيئية المناسبة لتعليمهن ولاسيما في المناطق الريفية.

المصادر:

1- علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**, ليبيا- ادارة المطبوعات للنشر, 2008.
2- أسماء جميل رشيد، العدالة ما بين الجنسين في العراق: ارقام ومؤشرات، مركز دراسات المراة، جامعة بغداد، 2023.
3- ضياء كاظم، فجوة النوع الاجتماعي، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، العراق، 2017.
4- هيثم عودة كاظم الربيعي، ومناضل عبيد حمد، الجندر والمرأة في المجتمع الإسلامي وسبل التوعية من اثاره، المجلد 17، العدد 1، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الاداب ، جامعة واسط، العراق، 2025. https://doi.org/10.31185/lark.3990
5- المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، التقرير التفصيلي، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، وزارة التخطيط، 2012.
6- منظمة تمكين المراة، تقرير الرصد لتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة في العراق، العراق، 2021.
7- الشريف علي بن محمد الجرحاني، متاب التعريفات، دار احياء التراث، لبنان، 2003.
8- ابن منظور، لسان العرب، ج4، دارى العارف، القاهرة.
9- مجد الدين محمد الفيروزي، معجم القاموس المحيط، دار المعرفة، لبنان، 2005.
10- فؤاد البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، 2000.
11- مفهوم العدالة، على الرابط الالكتروني: Stanford Encyclopedia of Philosophy – Justice /https://plato.stanford.edu/entries/justice
12- علي عبد الواحد وافي، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة للنشر والتوزيع، مصر، 2019.
13- مجموعة باحثين، تقرير المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر، الجهاز المركزي للإحصاء: العراق، 2023.
14- سعاد راضي الاعرجي، المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في سوق العمل، دراسة ميدانية في منطقة الرصافة، العدد 16، مجلة كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، بغداد، 2020، . http://doi.org/10.3623131/coeduw/vo131no3.10
15- الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)، دائرة تمكين المرأة، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، العراق، 2023.
16- سحر فيض الله، رغدة زياد طارق، مراجعة في واقع تمكين المرأة العراقية في القطاع الخاص نحو تعزيز فرص المشاركة الاقتصادية، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات تمكين المرأة، وزارة التخطيط، العراق، بدون، على الرابط الالكتروني: https://hci.mop.gov.iq
17- الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)، دائرة تمكين المرأة.
18- فاطمة حسين، تمكين المرأة في العراق: رؤية استراتيجية، دار الساقي للنشر والطباعة، 2019.
19- علي عبد الواحد وافي، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة للنشر والتوزيع، مصر، 2019.

المصادر الاجنبية :

1-Al-Ali, N. (2018). Gender, Governance and Conflict in Iraq. Third World Quarterly, 39(5)

2 -Dawood, yahya. (2019). Women's Rights and Political Representation in Iraq. Middle East Law and Governance, 11, (3).

3-Ismael, taha.,. (2015). The Iraqi Predicament: Women in Post-Invasion Iraq. International Journal of Contemporary Iraqi Studies, 9(2).

4-Global gender gap report 2023, world economic forum, June 2023, www.weforum.org

5-Hodair, Ali. (2020). Women's Political Participation in Post-2003 Iraq. Journal of Middle Eastern Politics, 12(1).

6-Al-Janabi, , moaz. (2017). Violence Against Women in Iraq: A Legal and Cultural Perspective. Arab Law Quarterly, 31(4).

7-Al-Janabi, moaz. (2017), previous source.

8-Omar, Saeed. (2021). Challenges Facing Women's Empowerment in Iraq. Journal of Social Development Studies, 7(2).

9-Global gender gap report 2023, world economic forum, June 2023, www.weforum.org.

المصادر العربية المترجمة :-

1. Ali Muammar Abdul-Mumin, Research in Social Sciences, Libya - Publications Department, 2008.

2. Asmaa Jamil Rashid, Gender Justice in Iraq: Figures and Indicators, Center for Women's Studies, University of Baghdad, 2023.

3. Diaa Kadhim, The Gender Gap, Central Statistical Organization, Ministry of Planning, Iraq, 2017.

4. Haitham Awda Kadhim Al-Rubaie and Munadil Ubaid Hamad, Gender and Women in Islamic Society and Ways to Raise Awareness of its Effects, Volume 17, Issue 1, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, College of Arts, University of Wasit, Iraq, 2025. https://doi.org./10.31185/lark. 3990.

5. Comprehensive Survey of the Social and Health Conditions of Iraqi Women, Detailed Report, Central Statistical Organization, Iraq, Ministry of Planning, 2012.

6. Women's Empowerment Organization, Monitoring Report on the Implementation of Strategies for Women in Iraq. Iraq, 2021.

7- Al-Sharif Ali ibn Muhammad al-Jurjani, Matab al-Ta'rifat, Dar Ihya' al-Turath, Lebanon, 2003.

8- Ibn Manzur, Lisan al-'Arab, vol. 4, Dar al-'Arif, Cairo.

9- Majd al-Din Muhammad al-Fayruzi, Al-Qamus al-Muhit Dictionary, Dar al-Ma'rifah, Lebanon, 2005.

10- Fuad al-Bustani, Munjid al-Tullab, Dar al-Mashriq, Beirut, 2000.

11- The Concept of Justice, available at: Stanford Encyclopedia of Philosophy – Justice https://plato.stanford.edu./entries/ Justice .

12- Ali Abd al-Wahid Wafi, Social Justice in Islam, Dar al-Nahda for Publishing and Distribution, Egypt, 2019.

13- A group of researchers, Social and Economic Survey Report of Households, Central Statistical Organization: Iraq, 2023.

14- Suad Radhi al-A'raji, Problems Facing Working Women in the Labor Market, A Field Study in the Rusafa District, Issue 16, Journal of the College of Education for Women - University of Baghdad, Baghdad, 2020, http://doi.org/10.3623131/coeduw/vo131no3.10.

15. The National Strategy for Iraqi Women (2023-2030), Women's Empowerment Department, General Secretariat of the Council of Ministers, Iraq, 2023.

16. Sahar Faydallah and Raghad Ziad Tariq, A Review of the Reality of Iraqi Women's Empowerment in the Private Sector: Towards Enhancing Economic Participation Opportunities, Human Development Department, Women's Empowerment Policies Section, Ministry of Planning, Iraq, n.d., available at: https://hci.mop.gov.iq.

17. The National Strategy for Iraqi Women (2023-2030), Women's Empowerment Department.